

Distr.: General  
1 March 2011  
Arabic  
Original: French



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة السادسة عشرة  
البند ٦ من جدول الأعمال  
الاستعراض الدوري الشامل

## تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

موريتانيا

إضافة

ملاحظات بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود  
المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض\*

\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

- ١- تهدي حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية تحياتها إلى رئيس وأعضاء الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وتشرف بأن تحيل إليهم تعليقاتها وردودها بشأن مختلف التوصيات التي لم يُنظر فيها أثناء الاستعراض الخاص بها الذي جرى في جنيف، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.
- ٢- وتود أيضاً حكومة موريتانيا أن تُحيط الفريق العامل علماً بالتطورات الإيجابية المسجلة منذ الاستعراض فيما يتعلق بالتوصيات التي قبلت بها.

## أولاً - الردود بشأن التوصيات التي لم تناقش في الدورة التاسعة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

- ٣- من أصل ١٣٩ توصية صادرة عن الفريق العامل، أرجأ الوفد الذي حضر الدورة النظر في ٤٧ منها. وتعلق هذه التوصيات أساساً بما يلي:
- الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان
  - طلبات سحب التحفظات
  - الاتجار بالبشر
  - وضع وسيط الجمهورية

## ألف - ملاحظة عامة

- ٤- تشير الحكومة، فيما يتعلق بالتوصيات ال ٤٧ الموجهة إليها، إلى أنها قد قدمت فعلاً ردوداً على التوصيات رقم ٧، ١١، و ١٣ بشأن سحب التحفظ العام الذي أبدته موريتانيا عند انضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والتوصيات رقم ٤، ٢٣، و ٢٤، و ٢٥، و ٢٦، و ٢٧، و ٢٨، و ٢٩، و ٣٠، بشأن عقوبة الإعدام؛ والتوصيات رقم ١٦، و ١٧، و ١٨، و ١٩، بشأن الدعوة الدائمة للإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان؛ والتوصيات رقم ٢٠، و ٢١، و ٣١، و ٣٢، و ٣٣، و ٧، بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والتسمين والتمييز ضد المرأة؛ والتوصيتين رقم ٣٦، و ٣٧ بشأن الرق.

## باء - تعليقات بشأن التوصيات المتبقية

- التوصيات المتعلقة بالانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان:
- ٥- فيما يتعلق بالتوصيات رقم ١، و ٢، و ٣، و ٥، و ٦، و ٩، و ١٠، تعرب الحكومة عن الشكر لكافة الدول التي وجهت إليها هذه التوصيات بشأن التصديق على الاتفاقية الدولية

المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختياريان الملحقان باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦- وتدرس الحكومة باهتمام كبير دعوات انضمامها إلى الصكوك المذكورة أعلاه، وتشير إلى أنها قد انضمت بالفعل إلى بعضها، لا سيما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صدقت عليها في عام ٢٠١٠، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، لعام ٢٠٠٢.

### سحب التحفظات

٧- تعترف الحكومة أيضاً بسحب تحفظها العام الذي أبدته عند انضمامها لاتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١ والاستعاضة عنه بتحفظ أكثر تحديداً، على نحو ما قامت به إزاء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

### الاتجار بالبشر

٨- فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، (التوصيات رقم ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، و٤٥)، قررت الحكومة تعزيز ما تبذله من جهود لمكافحة كافة أشكال الاتجار، وذلك على وجه التحديد من خلال وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. بمشاركة جميع الجهات الفاعلة، بما فيها منظمات المجتمع المدني.

### وسيط الجمهورية

٩- تدرس الحكومة بعناية طلبات إصلاح وضع وسيط الجمهورية الواردة في التوصيتين ١٤ و ٣٤ المقدمتين على التوالي من تونس وفرنسا.

١٠- وأخيراً، فإن الحكومة على أهبة الاستعداد لتقديم أية معلومات إضافية قد يطلبها الفريق العامل بشأن مختلف التوصيات.

## ثانياً - الخطوات المتخذة منذ الاستعراض طبقاً لإجراءات الاستعراض الدوري الشامل

١١- بعد الاستعراض الذي جرى في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في جنيف، عقدت الحكومة، بشراكة مع المكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في نواكشوط،

حلقتي عمل لاستخلاص الدروس المستفادة من مثول موريتانيا أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وعُقدت حلقة العمل الأولى في نواكشوط بالتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فيما عقدت حلقة العمل الثانية المتعلقة باستخلاص الدروس المستفادة من مثول أمام موريتانيا أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لفائدة ممثلي مختلف الولايات بالبلد.

١٢- وكان الهدف من حلقتي العمل هاتين هو استخلاص الدروس المستفادة من استعراض موريتانيا لفائدة مختلف الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها ممثلو الإدارة الإقليمية، والقضاء وأعوان القضاء، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني (القيادات الدينية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحقوقية، وما إلى ذلك).

١٣- وتوخت حلقتنا العمل أيضاً إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

١٤- وفي هذا الإطار، ساهمت جميع الجهات المشاركة، بما فيها المكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، في إنجاح عملية استخلاص الدروس المستفادة بعد مُضي شهر على الاستعراض الخاص ببلدنا.

١٥- وأخيراً، تعتنم حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية هذه الفرصة لتكرر تشبثها بالمثُل والمبادئ المكرسة في الصكوك القانونية الدولية التي انضمت إليها، وكذا عزمها على المشاركة، بصفتها عضواً بمجلس حقوق الإنسان، في الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي وعلى الصعيدين العربي والأفريقي.

## Annexe

### Liste des recommandations dans l'ordre considéré par la réponse du Gouvernement

1. Signer et ratifier le deuxième Protocole facultatif à la Convention Contre la Torture, et créer un mécanisme indépendant de surveillance des établissements de détention (France);
2. Adhérer à la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées (CED), et reconnaître la compétence du Comité sur les disparitions forcées en vertu des articles 31 et 32 de la Convention (France);
3. Ratifier les Protocoles facultatifs se rapportant au Pacte International des Droits Civils et Politiques (PIDCP), Pacte International des Droits Economiques, Sociaux et Culturels, Convention Contre la Torture (CCT) et Convention pour l'Elimination de toutes les formes de Discrimination à l'Egard des Femmes, le Protocole facultatif à la Convention des Droits de l'Enfant (CDE) sur l'enrôlement des enfants dans les conflits armés, la Convention sur les droits des personnes handicapées (CDPH) et son Protocole facultatif à cet effet (Espagne);
4. Maintenir le moratoire de facto sur la peine de mort en vue de la réalisation de son abolition, et ratifier le deuxième Protocole facultatif se rapportant au Pacte International relatif aux Droits Civils et Politiques (Espagne);
5. Ratifier d'autres importants instruments internationaux relatifs aux Droits de l'Homme, tels que la Convention relative aux droits des Personnes Handicapées et son Protocole optionnel (Côte d'Ivoire);
6. Ratifier le Protocole facultatif à la Convention Contre la Torture (CCT) (Suisse);
7. Retirer la réserve à la Convention pour l'Elimination de toutes les formes Discrimination à l'Egard des Femmes (CEDEF), ratifier le Protocole facultatif à la Convention, et développer une stratégie globale et efficace de prévention contre les pratiques traditionnelles néfastes, y compris les mutilations génitales féminines, le mariage précoce et le gavage (Ghana);
8. Retirer les réserves au Pacte International Relatif aux Droits Civils et Politiques (Grèce);
9. Adhérer au Protocole facultatif à la Convention Contre la Torture (Turquie);
10. Etudier la possibilité de ratifier les instruments internationaux suivants: les Protocoles facultatifs se rapportant au Pacte International relatif aux Droits Civils et Politiques, Convention relative aux Droits des Personnes Handicapées et le Protocole facultatif additionnel, à la Convention relative aux Droits de l'Enfant (Argentine);
11. Retirer la réserve générale à la Convention relative aux Droits de l'Enfant et à la Convention sur l'Elimination de toutes les formes de Discrimination à l'Egard des Femmes (Brésil);
12. Retirer les réserves à la Convention Contre la Torture, au Pacte International relatif aux Droits Civils et Politiques et à la Convention relative aux Droits de l'Enfant (Équateur);
13. Retirer les réserves à la Convention sur l'Elimination de toutes les formes de Discrimination à l'Egard des Femmes, et réviser la Constitution et les lois conformément aux principes de la Convention sur l'Elimination de toutes les formes de Discrimination à

l'Égard des Femmes, en vue d' éliminer toutes les formes de violence contre les femmes et les filles qui existent encore dans les domaines de l'éducation, du travail et de la famille, en particulier l'adoption des mesures nécessaires pour éliminer les pratiques telles que les mutilations génitales féminines, le mariage précoce et forcé, la polygamie, la répudiation et le gavage (Équateur);

14. En outre, renforcer le rôle de l'ombudsman (Médiateur de la République, et permettre aux citoyens de saisir directement le Médiateur, sans passer par les élus (Tunisie);

15. Mettre en place une enquête indépendante et impartiale visant à surveiller le progrès accompli dans le domaine de l'éradication de la pratique de la discrimination et de l'esclavage, qui comprend la société civile et les organisations non gouvernementales qui travaillent pour la lutte contre les pratiques discriminatoires et l'esclavage (Canada);

16. Elargir les invitations ouvertes et permanentes aux procédures spéciales (Chili);

17. Adresser une invitation permanente aux procédures spéciales (Brésil);

18. Adresser une invitation permanente à toutes les procédures spéciales des Nations Unies (Pologne);

19. Envisager d'adresser une invitation permanente à toutes les procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme (Lettonie);

20. Poursuivre ses efforts pour s'assurer que les femmes ont le plus large accès à l'éducation, et adopter une loi qui aura pour effet de les protéger contre l'exclusion et la violence (Indonésie);

21. Lutter contre les inégalités et les pratiques discriminatoires entre les sexes dans les domaines du travail, la famille, les rôles sociaux et l'intégrité personnelle, en modifiant la législation et règles existantes, en s'attaquant aux stéréotypes omniprésents et les pratiques telles que les mutilations génitales féminines et le gavage (Brésil);

22. Modifier les dispositions du Code du statut personnel qui sont discriminatoires à l'égard des femmes mariées, en particulier en ce qui concerne la propriété, la polygamie et la répudiation, et abroger toutes les mesures discriminatoires contre les femmes au sein du Code de la nationalité mauritanienne, tel que recommandé par le Comité pour l'Élimination de la discrimination à l'égard des femmes (Israël);

23. Adopter un moratoire sur la peine de mort en vue de son abolition comme objectif final (France);

24. Reconsidérer la possibilité d'imposer un moratoire sur la peine de mort (Algérie);

25. Abolir la peine de mort (Brésil);

26. Imposer un moratoire immédiat sur la peine de mort, et commuer toutes les condamnations à mort en peines d'emprisonnement en vue de la supprimer totalement (Slovaquie);

27. Adopter un moratoire de jure sur les exécutions en vue de l'abolition de la peine de mort (Italie);

28. Continuer de suspendre la peine de mort par l'établissement, comme une première étape, d'un moratoire sur toutes les exécutions, et par la suite, procéder à l'abolition complète de la peine de mort (Suisse);

29. Imposer un moratoire sur les exécutions et abolir la peine de mort (Grèce);

30. Supprimer la peine de mort et les châtiments corporels des lois mauritaniennes et établir des procédures spéciales pour la justice pour mineurs (Équateur);

31. Adopter les normes internationales relatives aux droits de l'homme face au problème des mutilations génitales féminines (Irak);
32. Mettre en œuvre une approche globale pour lutter contre toutes les formes de violences contre les femmes, et criminaliser l'acte de viol et autres crimes sexuels dans le modèle du code pénal, tel que recommandé par le Comité pour l'Élimination de toutes les formes de Discrimination à l'Égard des Femmes (Israël);
33. Mettre en évidence les crimes sexuels dans la loi, conformément aux normes internationales, et prévenir la discrimination et la stigmatisation des femmes et des filles qui ont été victimes de tels crimes et les actes de violence, de sorte qu'elles ne seront pas accusées d'adultère et traitées comme des criminelles (Équateur);
34. Réformer la législation pénale en vue de l'interdiction de la torture (France);
35. Éliminer, en droit et en pratique toutes les formes de discrimination, y compris l'esclavage traditionnel, le système des castes, le paradigme racial et ethnique dans les institutions de l'État et l'utilisation de l'ethnicité comme un outil politique, comme l'a noté le Rapport spécial Rapporteur sur le racisme, et développer une stratégie nationale sur l'esclavage, comme recommandé par le Rapporteur spécial sur l'esclavage (Israël)
36. Adopter une stratégie nationale sur l'esclavage en conformité avec la recommandation du Rapporteur spécial sur les formes contemporaines d'esclavage (Royaume-Uni);
37. S'inspirer d'un pays, comme le Brésil, afin d'éradiquer les séquelles de l'esclavage (Angola);
38. Adopter les mesures nécessaires pour abolir le système des castes, étant donné que, dans de nombreux cas, il est propice à l'existence durable de diverses formes d'esclavage (Équateur);
39. Éliminer, en droit et en pratique la peine corporelle et l'amputation de membres, et le mariage précoce, le gavage des filles, ainsi que les questions liées à l'enregistrement des naissances, et solliciter l'assistance technique des organismes des Nations Unies à cet égard, comme le recommande le Comité des droits de l'enfant (Israël);
40. Prendre des mesures pour réduire le travail des enfants largement répandu et la traite des enfants, élever l'âge de la responsabilité pénale et éradiquer les sévices corporels infligés aux enfants (Norvège);
41. Intensifier la lutte contre la traite des personnes et le trafic illicite des migrants par le biais de diverses modalités (Équateur);
42. Renforcer le cadre juridique pour la protection des enfants, et supprimer la disposition dans le code pénal fixant l'âge du droit pénal et la responsabilité à 7 ans, ainsi que le châtement corporel des enfants, y compris la flagellation et l'amputation (France);
43. Augmenter, en conformité avec les normes internationales, l'âge minimum de la responsabilité pénale et harmoniser la législation nationale avec les normes internationales dans le domaine du travail des enfants (Mexique);
44. Prendre des mesures pour rendre le système judiciaire plus représentatif de la Société mauritanienne en termes d'origine ethnique, linguistique, sociale et sur la base du sexe (Royaume-Uni);
45. Harmoniser l'âge minimum de responsabilité pénale et l'âge minimum pour le mariage en conformité avec la Convention relative aux Droits de l'Enfant et interdire de toute forme de châtements corporels (Espagne);

46. Procéder à un examen des normes et pratiques relatives à la liberté de croyance afin d'harmoniser sa législation avec les normes internationales établies en vertu du Pacte International relatif aux Droits Civils et Politiques (Mexique);

47. Continuer à simplifier le processus d'enregistrement des médias et des frais réduits pour les licences de radiodiffusion (Slovaquie).

---